

الأب سليم دكاش
رئيس جامعة القديس يوسف



جامعات لبنان: أي دور في صناعة الوطن؟

والإنتاجي. فخبرة بعض المؤسسات اللبنانية المعلوماتية والجامعية في جمع المعلومات على المستويين اللبناني والعربي وتحليلها وتكييفها وتوجيهها تظهر أن هذا القطاع يقدر أن يكون عنصراً أساسياً في تعزيز الاقتصاد اللبناني. وهكذا تساهم الجامعة في إعدادها للمبرمجين والمهندسين والمحليين والاستشاريين في هذا المجال فيؤدي هذا الإعداد إلى الإسهام في تطور هذا الاقتصاد.

رابعاً: نعرف أن جامعات لبنان تخرج سنوياً نحو الـ 25 ألف طالب وتدفع بهم إلى سوق العمل، في حين أن السوق اللبنانية لا تقدر على توفير إلا ما بين أربعة أو خمسة آلاف منصب. ونعرف أيضاً، أن نسبة كبيرة منهم، تصل إلى أربعين بالمئة، تنتقل إلى بلدان أخرى لاستكمال تعليمها وأن جزءاً كبيراً يجد عملاً خارج لبنان. هكذا يشكل لبنان المهاجر أو المغترب أو المنتشر، طاقة فكرية وإقتصادية لا يستهان بها. لا نستطيع أن نصنع وطناً اليوم من دون هذا الواقع المنشطر بين مقيم ومغترب، وواجب الجامعة التي تصدر الأدمغة أن تعمل على جبهتين: تعزيز التكامل بين المقيم والمغترب وكذلك التفاعل مع الاقتصاد اللبناني والعربي والعالم للسؤال عن نوعية المتخرج الذي هو بحاجة إليه لخدمة هذا الاقتصاد اللبناني وتحديثه ودفعه إلى استقبال المزيد من المتخرجين الجامعيين. أمام المتطلبات والحاجات المتنوعة، تصبح رسالة الجامعة الثالثة في لبنان وهي رسالة الإسهام في بناء المجتمع كأنها الرسالة الأولى. فهي مدعوة وبموجب هذه الرسالة أن تكون حاضرة لتأييد وإنتاج المظاهر الثقافية والحضارية اللبنانية ولتصويب الخطاب السياسي اللبناني ولتوجيه طلابها لا بل أساتذتها صوب تحقيق أطر وسلوكيات نموذجية في التنمية الإجتماعية والتربوية والصحية. تنجح الجامعة في تعزيز أسس المستقبل اللبناني عندما تعد تلك القيادات التي لا هم لها سوى خدمة بناء الدولة الحديثة ومختلف مرتكزاتها القوية التي لا تعلق فوقها أي مصلحة آنية أو خاصة.

المعايير شيء والتفعيل الذاتي الموضوعي أمر آخر، حيث لا جودة وضمن جودة بل تهديد مستمر وجدّي لمستوى الشهادة الجامعية اللبنانية. فكيف نستطيع القول إن دور الجامعة يكمن في أن تكون شريكاً أساسياً في صناعة الوطن، عندما لا تكون الجامعة هي بالذات نموذجاً حياً وفعالاً وصانعاً مثالياً لقيادة البلاد ولما عليه أن تكون حوكمة لبنان القادرة على التغيير وإعادة إنتاج النظام السياسي والإجتماعي اللبناني؟

ثانياً: أظهرت الأحداث والإنتفاضات والحروب كم أن العصبية وخصوصاً عصبية بعض الجامعيين منهم والحائزين أرقى شهادات، هي أخطر من الأمة التي تجهل الكتابة والقراءة. هذه الثابتة تسلط الضوء على واقع أن دور الجامعة يكمن في أن تفي برسالتها في التربية على المواطنة فتكون مساحة للحوار والنقاش الحر والمنفتح على كل القضايا وبناء شخصية المواطن القادر على العيش مع الآخر بسلام وأمان مع احترام الاختلاف. فلا تغيير نوعياً وعميقاً في تركيبة لبنان السياسية والثقافية إن لم تصل الجامعة إلى التربية الفاعلة على الديمقراطية وعلى التداول في السلطة وعلى احترام الإختلاف الفكري. ثالثاً: كثيرة هي الجامعات التي أعدت أو التي تفكر في إعداد الكوادر الهندسية الفاعلة القادرة على المشاركة في إنتاج المواد النفطية والغازية، وهذا جيد. إلا أن ما هو معروف اليوم أن مصادر الثروة الحق لم تعد النفط والغاز فقط وبشكل أحادي، بل تكمن في ما يعرف بتعزيز إقتصاد المعرفة الذي يقوم على قواعد المعلومات (data base) التي أخذت بعض الدول النفطية في الاعتماد عليها لتعزيز إقتصادياتها ومواردها على الصعيد المالي

من الواضح أن مؤسسات التربية والتعليم وإنتاجها لرجال المعرفة، سبقت تأسيس الوطن اللبناني، وساهمت بصورة فعالة في تأسيسه كإطار جامع، له المكانة السياسية المميزة وكانت العنصر الفاعل في إطلاق النهضة العربية. فإذا كان النظام التربوي اللبناني في أساس تكوّن الوطن اللبناني وتشكل صيغته، فماذا يكون دوره اليوم في صناعة لبنان كوطن وكدولة؟ أتوقف عند أربع أفكار من شأنها أن تساعد في تحديد هذه المهمة:

أولاً: تتصدر معايير التميز وضمن الجودة قائمة التحديات التي تواجه جامعات لبنان. صحيح أن قانون ضمان الجودة تأخر إقراره وتفعيله، إلا إن مؤسسات التعليم العالي في لبنان لها مصلحة قوية في أن تقوم باعتماد ذاتي لمعايير الجودة وأدلتها. فمعرفة

